

التي اجراها جيش الدفاع الاسرائيلي قبيل الحرب ، والايام الاولى من الحرب ، وليس ثمة ضرورة للتحقيق في كافة مراحل القتال ، فهذا ينبغي ان يجري داخل الجيش . »

عقدت اللجنة بين يومي ٧٣/١١/٢٥ و٧٤/٤/١ ، أي يوم اصدار تقريرها الجزئي ، ١٤٠ جلسة واستمعت الى ٥٨ شاهدا ، كما قدمت اليها مواد خطية غزيرة ، مكنتها من تفضيل « تقسيم استنتاجاتها وتوصياتها بالنسبة الى المواضيع التي أنهت مناقشتها » على الرغم من معرفتها « ان هذه المواضيع خصوصا الاستنطار والتأهب مرتبط بعضها ببعض بصورة او بأخرى ، وكذلك معرفتها انه « من المفضل عدم تجزئة البحث بحسب المواضيع المختلفة » ومن بين ما جعل اللجنة تفضل تقديم تقرير جزئي ان اعداد تقرير كامل وتام سيحتاج الى وقت طويل « ومن حق الشعب ان يعرف في اقرب وقت استنتاجات اللجنة وتوصياتها بالنسبة الى المواضيع التي أنهت مناقشتها ، ومن المفضل ان يكون في مقدور الحكومة التصرف بموجبها في اقرب وقت . »

لقد أعد اعضاء اللجنة تقريرهم الجزئي ووقعوه يوم ٧٤/٤/١ . ومنذ اللحظة الاولى لعلم الحكومة به ، او لاطلاقها على ما فيه على الاقل ، بدأت مواضيع غير مفهومة تشكل مادة لتعليقات وتكهنات صحف واذاعة اسرائيل ، الى ان جاءت انباء الساعة العاشرة من مساء يوم ٧٤/٤/٢ . ففي صباح ذلك اليوم بثت اذاعة العدو نبا عن تأجيل بنحاس سابير وزير المالية في آخر لحظة لسفاره الى الولايات المتحدة وقد كان يفترض ان يسافر سابير في ذلك الصباح .

وعند الظهر قال احد مراسلي اذاعة العدو ان المتريين من سابير لا يرغبون كشف السبب الذي جعل الوزير يرجع سفره بصورة مفاجئة . . . « وفي الواقع ان شخصية كبيرة طلبت من سابير في ساعة متأخرة من مساء امس تأجيل سفره » وضمن التكهنات التي عرضتها على انها قد تكون سبب ارجاء السفر الوضع على جبهة الجولان ، والافتراق المتوقع في الكنيست بالنسبة لتبديل أسلوب الانتخابات ، واستقالة الوزير ميخائيل حزائي ، احد وزراء المدال الثلاثة .

وبعد ان كان من المفترض ان يعود دايان يوم

ان تعالجه ، قررت الحكومة في قرارها ، وليس للجنة صلاحية تجاوز ما حدد لهسا . . . وان استنتاجات اللجنة غير ملزمة للحكومة ، والهيئة الوحيدة التي تستطيع ان تحاسب الحكومة لعدم قيامها بتنفيذ استنتاجات لجنة التحقيق ، هي لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، ومن المعلوم ان للحكومة اقلية في لجنة الخارجية والامن هذه « (ر. ١٠١ - ٧٣/١١/٢٦) . »

وفي البرنامج الاذاعي ذاته (المصدر السابق) اعرب زمءاء في الائتلاف الحاكم وفي المعارضة عن اراء متباينة في تشكيل وصلاحيات هذه « اللجنة القضائية » للتحقيق في تصرفات الحرب .

اذ بعد ان اعرب عضو الكنيست من حزب الاحرار المستقلين (المؤلف) جدمون هاووزر عن اعتقاده بأن اللجنة « افضل من أية لجنة اخرى ، لان لجنة التحقيق القضائية لا تشكل بقرار من الحكومة ، بل من رئيس المحكمة العليا ، اي من جانب موضوعي ويثق به الجمهور » ، قال عضو الكنيست (المعارض) اوري افنيري انه « اذا كان القصد من تأليف اللجنة هو اثناء النقاش حول التقصير في الجرب ، وانهاء النقاش بين السياسيين واسكات المعارضين في الصحف وفي الكنيست ، فان هذه اللجنة هي اللجنة المثالية . ولكن اذا ثمة اعتقاد بأنه ينبغي بعد حرب كهذه درس وتوضيح كل ما يمكن توضيحه بصورة علنية ، فعندها ينبغي تعيين لجنة تحقيق شعبية ، او تعديل القانون - الذي شكلت اللجنة بموجبه - وجعل لجنة التحقيق القضائية غير ملزمة بكتبات استنتاجاتها ، وعدم اجراء تحقيقات سرية » .

وقال عضو الكنيست افرهام ليفنبراون منس الحزب الشيوعي « راجح » : اننا لا نعلق امالا كبيرة على نتائج تحقيقات اللجنة طالما ان استنتاجاتها ستبقى مكتومة لاسباب أمنية . »

ومن المعارضة البيئية ، قال عضو الكنيست البيلخ ريملط ، رئيس حزب الاحرار وعضو لجنة الخارجية والامن « انني لست راضيا من جعل كافة جلسات اللجنة مغلقة ، فمجرد جعل كافة جلساتها مغلقة يضعف ثقة الجمهور بعملها » .

اما من الائتلاف الحاكم ، فقد أعلن مسكرتير عام حزب العمل اهرودن يديلين « ان كتاب التكليف كاف ، واعتقد ان المهم هو التحقيق في الاستعدادات